



المصدر: الامم - رام

التاريخ: ١٩٧١/٧/٢٢

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

محكمة ثورة على أعلى تمثيل شعبي

وقانوني لمحاكمة المتهمين في المؤامرة

تشكيل المحكمة برئاسة رئيس مجلس الشعب
وعضوية رئيس المحكمة العليا
وواحد من أعضاء الخلية الأولى
للضباط الأحرار مع عبد الناصر

الفريق فوزى لا يحاكم أمام محكمة الثورة
وانما تحال التهم الموجهة اليه لمجلس عسكري عال
وفقا لتقاليد القوات المسلحة

تفصيلات المؤامرة ودور المتهمين فيها يذيعها المدعى الاشتراكي اليوم

أصدر رئيس الجمهورية قرارا بتشكيل محكمة ثورة خاصة لمحاكمة
المتهمين في قضية المؤامرة المتهم فيها أكثر من ١٠٠ شخص منهم على
صبرى وشعراوى جمعة وسامى شرف ومحمد فايق وعبد المحسن أبو النور
ولبيب شقير وضياء الدين داود وسعد زايد وحلمى السعيد .
وسينع الدكتور مصطفى ابوزيد المدعى العام الاشتراكي مساء اليوم بيانا يضع فيه امام
الشعب المعلومات المنصلة عن قضية التآمر ويحدد عناصر الاتهام بالنسبة للمتهمين فيها .



وقد تم تشكيل محكمة الثورة الخاصة التي ستتولى محاكمة المتهمين ، برئاسة السيد حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب ، والسيد محمد بدوى حمودة رئيس المحكمة العليا ، والسيد محمد حسن التهامى المستشار برئاسة الجمهورية .

وعلم مندوب « الأهرام » انه قد روعى في هذا التشكيل أن يكون معبرا عن تمثيل شعبي على أعلى مستوى [بضم رئيس مجلس الشعب] ، وعن تمثيل قانونى على أعلى مستوى [رئيس المحكمة العليا] ، ينضم اليهما واحد من أعضاء الخلية الأولى للضباط الأحرار التي شكلها القائد الخالد جمال عبد الناصر وعملوا معه [السيد حسن التهامى] .

وعلم مندوب « الأهرام » ان الفريق اول محمد نوزى سوف لا يحاكم أمام محكمة الثورة التي ستتولى محاكمة بقية المتهمين ، وانما ستحل النهم الموجهة اليه الى مجلس عسكري على يمثله اباه ويتولى محاكته ، وفقا لتقاليد القوات المسلحة .

وستقوم محكمة الثورة بتجميع كل ما يرد على السنة من تسامح اليهم من أموال خاصة بنوقف الفريق اول نوزى ، لاحتالها الى المجلس العسكري العام الذى سيتولى محاكته .



المدعى الاشتراكي يعلن تفصيلات المؤامرة

ونظرا لأن قضية التأمر تعتبر قضية سياسية أكثر منها قضية جنائية ، فقد نصح قرار تشكيل محكمة الثورة التي ستولى إجراءات المحاكمة ، بأن « يمثل الدكتور مصطفى أبو زيد بهي المدعى العام سلطة التحقيق والإدعاء بالنسبة للدعوى التي تنظرها محكمة الثورة ، وله أن يستعين في ذلك بأعضاء الهيئات القضائية ، وأن يعتمد في رفع الدعوى الجنائية على التحقيقات التي تجريها أية جهة من جهات التحقيق » .

وسيستمع الدكتور مصطفى أبو زيد مساء اليوم بإذاعة بيان ، يضع فيه أمام الشعب المعلومات المنفصلة عن قضية التأمر ، وتحديد عناصر الاتهام بالنسبة للمتهمين في هذه القضية ، وسيذيع التلفزيون بيان المدعى الاشتراكي في الساعة الثالثة مساء اليوم .

وقد بلغ عدد المتهمين في القضية أكثر من ١٠٠ متهم ، وكان المستشار

محمد ماهر حسن النائب العام هو الذي

قام بكل التحقيقات في القضية ، وعاونه

المحامي العام المستشار محمد حلمي

العزاوي ، و ٦ من رؤساء النيابة العامة

و ٢٤ وكيلًا للنائب العام . وقد استغرق

تحقيق الجانب الجنائي في القضية شهرين

كاملين ، ثم خلالها ضبط ٥٨ شريكا في

مكاتب ومنازل المتهمين ، كشف تقريرها

عن جانب كبير في الإعداد للمؤامرة .

وقد أرسل النائب العام كل التحقيقات

في القضية إلى الدكتور مصطفى أبو زيد

المدعى العام الاشتراكي ليتولى الإدعاء

السياسي فيها . وقد قام بإعادة سؤال

كل المتهمين والشهود في القضية لاستيفاء

الجانب السياسي منها . □